وقبل الرد المباشر على هذا السؤال، لا بد من إيراد ملاحظة عامة تتناول أهمية التوازن بين القرار، أيّ قرار، وبين مضمون هذا القرار، وما يستتبعه من آثار تترتب عليه؛ إذ أنه لا يكفي أن تعلن «إنك ثوري» لتصبح كذلك في معايير الثورة والثوار. وما ينطبق على الفرد، في هذا المجال، ينطبق على المجموعة، أيّ مجموعة من الناس، حتى ولو صدر القرار عن هيئات لها سمعتها وهيبتها.

فعلى سبيل المثال، نذكر أنه عندما تم الاعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، كعنوان سياسي وقيادة عليا للشعب الفلسطيني، لم تستطع المنظمة، رغم اعتراف الدول العربية بها، أن تمارس فعلاً مضمون القرار بالإعلان عنها. فكان لا بد لها من مسيرة طويلة وشاقة، ومن ممارسات سياسية وتنظيمية وتعبوية متتالية ومتصاعدة حتى تكتسب أهليتها لهذا القرار. وفي تلك الفترة، انقسم الفلسطينيون من حول المنظمة، وكان الفريق الأكبر منهم يرى في المنظمات الفدائية السرية، آنذاك، أهلية لتمثيلهم أكثر من منظمة التحرير نفسها. ولم تتجاوز المنظمة محنتها حول أهليتها لتمثيل شعب فلسطين وحركته النضالية إلا بعد المؤتمر الوطني (١٩٦٨) الذي تلا استقالة المرحوم أحمد الشقيري وقرار المنظمات الفدائية القاضي بدخول منظمة التحرير واعتبارها الأرضية السياسية المطلوبة لتوحيد جهودهم وطاقاتهم.

وإذا كانت تلك الخطوة، في حينها، كافية لإقناع الفلسطينيين بأهلية م.ت.ف. لتمثيلهم والنطق باسمهم، فإنه قد مضى وقت طويل قبل أن يتسع نطاق الاعتراف بها على المستويين العربي والدولي؛ فالقرار العربي انتظر حتى العام ١٩٧٤ ليقر بأهلية المنظمة، أي إلى بعد عشر سنوات بالضبط على قيام المنظمة. وهذا ما حدث تقريباً على المستوى الدولي وحتى بالنسبة للدول الصديقة. فالاتحاد السوفياتي، مثلاً، انتظر وراقب طويلاً قبل أن يفتح أبواب الكرملين أمام قيادة المنظمة. ولا أظن أنه فتح أبوابه قبل أن تأكد من أن المنظمة، من خلال ممارساتها النضالية، قد أثبتت جدارة وجودها وتواجدها الفعلي والعملي، ومن هنا جاء الاعتراف الرسمي بها تكريساً لحقيقة مادية ليس من الممكن تجاهلها. وكذلك كان الأمر بالنسبة للأمم المتحدة، وبقية التكتلات الدولية التي لم تعترف بالمنظمة إلا بعد أن تيقنت بأن عدم الاعتراف يعني تجاهل حقيقة موجودة.

ولا شك بأن المنظمة، الآن، بعد ست عشرة سنة على قيامها، تستطيع أن تفخر بما قدّمته من انجازات وأحرزته من مكاسب أدت إلى هذا الاعتراف الدولي الواسع بها، كحركة تحرير وطنية، اجتازت كل الامتحانات وتجاوزت كل المحن.

وينسحب هذا الكلام كذلك على العمل في الاطار الرسمي القانوني، أي أن مصداقية القرار تبقى مرهونة بالقدرة على تنفيذ مضامينه وممارسة ما يمنحه من صلاحيات. فإعلان القرار بقيام «حكومة عموم فلسطين» في أعقاب الكارثة سنة ١٩٤٨، وحتى قيام الحكومة في غزة، لم يكفلا لها الاستمرار أو النمو، فانتهت وذوت دون أن يكترث أحد حتى لإعلان مراسم دفنها.